

حمزة المصطفى*

مراجعة كتاب

تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف ٢٠١١

المؤلف : كمال ديب.

الطبعة : الأولى، بيروت، ٢٠١١.

الناشر : دار النهار.

عدد الصفحات: ٨٣٠ صفحة من القطع المتوسط.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

يعدّ كتاب تاريخ سورية المعاصر للكاتب كمال ديب الكتاب الوحيد في المكتبة العربية، حتى الآن، الذي يؤرّخ في عملٍ بحثيٍّ واحدٍ حقبةً تاريخيةً متعدّدةً من تاريخ سورية، تمتدّ من الحكم الفيصلي إلى عام ٢٠١١. هذه الميزة النسبية تجعل من الكتاب واحدًا من أهمّ المراجع العربية المتخصصة في تأريخ التّاريخ السوري، أو ما يدعى بالإيستوريوغرافيا. فالكتاب يغطّي ثغرةً طالما وُجدت في المكتبة العربية، والأجنبية، إذ لا يوجد مرجعٌ حديثٌ وشاملٌ عن بلدٍ مثل سورية يحظى بأهميةٍ جيوسياسيةٍ كبيرة، تجعله واحدًا من المحاور الأساسية التي تتفاعل فيها القوى الدولية والإقليمية.

”

يعالج الكاتب في الجزء الثاني من الكتاب الصّراع الإقليمي - الدوليّ الإقليمي - الدوليّ على سورية، وما رافق ذلك من انقلاباتٍ عسكريةٍ وفوضى في الحياة السياسية. أمّا الأجزاء الثلاثة الأخرى، فهي تحقيب للمراحل ونهاياتها، الأولى عنوانها الكاتب بـ " ثورة البعث" التي بدأت عام ١٩٦٣.

“

يعالج الكاتب في الجزء الثاني من الكتاب الصّراع الإقليمي - الدوليّ على سورية، وما رافق ذلك من انقلاباتٍ عسكريةٍ وفوضى في الحياة السياسية؛ (انقلاب حسني الزعيم، انقلاب سامي الحناوي، انقلاب أديب الشيشكلي). ويستعرض الكاتب في هذا الجزء محاولات جبران سورية ابتلاعها وجرّها إلى صراعاتٍ وأحلافٍ إقليميةٍ بالتنسيق مع قوى داخلية حزبية وسياسية مثل مشروع سورية الكبرى الأردني، ومشروع الهلال الخصيب العراقي، ومشروع الهلال الخصيب العراقي - التركي، ثمّ نهوض المشروع القومي العربي الذي بلور أول وحدة عربية في عام ١٩٥٨، لكنّه جعل سورية مجرد إقليم في الجمهورية العربية المتحدة. أمّا الأجزاء الثلاثة الأخرى، فهي تحقيب للمراحل ونهاياتها، الأولى عنوانها الكاتب بـ " ثورة البعث" التي امتدّت من عام ١٩٦٣ إلى عام ١٩٧٠، لتبدأ المرحلة الثانية من دولة البعث في فترة حكم الرئيس السابق حافظ الأسد منذ عام ١٩٧٠ حتى وفاته في عام ٢٠٠٠، وهي مرحلة صعود سورية كقوةٍ فاعلةٍ في الإقليم تشهد استقراراً في نظام الحكم مقارنةً بمراحل تاريخية سابقة. أمّا الجزء الخامس والأخير فيغطّي فترة حكم الرئيس بشار الأسد منذ تسلّمه السلطة بعد وفاة والده في عام ٢٠٠٠ إلى انطلاق الثورة السورية في عام ٢٠١١. ويستعرض الكاتب في هذا الجزء جميع الملفات السياسية الداخلية والاقتصادية

محتويات الكتاب

”

يضمّ كتاب تاريخ سورية المعاصر ٢٧ فصلاً، يضعها الكاتب ضمن خمسة أجزاء رئيسية. يتناول الكاتب في الجزء الأول، ما يسمّيه ولادة "الدولة الوطنية" بعد جلاء القوات الفرنسية عن سورية في عام ١٩٤٦.

“

يضمّ كتاب تاريخ سورية المعاصر ٢٧ فصلاً، يضعها الكاتب ضمن خمسة أجزاء رئيسية. يتناول الكاتب في الجزء الأول، ما يسمّيه ولادة "الدولة الوطنية"^(١) بعد جلاء القوات الفرنسية عن سورية في عام ١٩٤٦، القائمة على الحدود الجغرافية السياسية التي حدّدها اتفاقية سايكس بيكو. ويقدم الكتاب عرضاً تاريخياً عن مرحلة الانتداب الفرنسي ونهج التجزئة الاستعمارية في تقسيم سورية على أساس طائفيٍّ، ويلحق ذلك بموجزٍ توصيفيٍّ عن تاريخ الطوائف الدينية في سورية (السنة، العلويون، الدرّوز...). كما يعرض سمات الاقتصاد السوري ومراكز الثقل الاقتصادي في هذه الفترة، قبيل الانتقال إلى الحديث عن أهمّ الأحزاب السياسية التي كانت موجودة عند الاستقلال (حزب الشعب، الحزب الوطني، الشيوعي، القومي السوري،

١ يستخدم الكاتب مصطلح "الدولة الوطنية" بمعناه "القطري" مبيّراً عن سورية الطبيعية في الإطار الجغرافي، وعن الحكم الملكي في العهد الفيصلي ١٩١٦-١٩٢٠.

للملوك والرؤساء والزعماء. فقد أفرد الكاتب مساحةً واسعةً لمعالجة البنى الاجتماعية والاقتصادية وتحليل الخلفيات المؤسسية من أحزاب، وهيئاتٍ سياسية، وجماعاتٍ منظمة.

ميّز هذا الكاتب أيضًا نجاحه في تجاوز "المفارقة التاريخية" في عمله، التي تعدّ، بحسب "لوسيان فيفر"، الخطيئة الكبرى في الكتابة التاريخية التي تتجلى في إسقاط مشاعر ومفاهيم مرحلةٍ معيَّنة، على مرحلةٍ أخرى لم تعرفها، وغالبًا ما تقع الكتابات التاريخية السورية في هذا الفخ، نتيجةً لخلطها ما بين الأيديولوجي، والتوظيفي، واستخدامها التاريخ أدواتًا لتبرير أفكار وخطط في مرحلتها.

إذن، يمكن القول إنَّ الكتاب عرض بشكلٍ مكثفٍ التاريخ السوري العامّ خلال الفترة الممتدّة من عام ١٩٢٠ إلى عام ٢٠١١، وقد تميّز بحصافةٍ تحقيقيه للمراحل الأساسية في هذا التاريخ. ويتابع الكاتب هنا الإطار العام لعملية التّحقيق في بعض كتب التاريخ السوري العامة في المكتبة التاريخية السورية. لكنّه، يضيف المرحلة الممتدّة ما بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١١، وتلك من أبرز الإضافات الجديدة التي يقدّمها العمل، لكن من دون أن يبيّن بصورة كافية نهاية هذه المرحلة (نهاية النموذج) واصطدامه بالتناقضات القائمة حاليًا. فلقد كان من المتوقع في ضوء اختصاص الباحث ومهاراته المهنية المتعدّدة، ولا سيّما في مجال الاقتصاد السياسي، أن يقدّم تبريرًا للوقف النهائي باعتبارها حقبةً مكتملة الخصائص والصورات والنتائج.

وبحسب رأينا فإنّ السبب الذي أعاق إظهار خصائص هذه المرحلة بشكلها الواضح هو ميل الكاتب لتناولها موضوعيًا في إطار "معياري إيجابي"، لكنّه بعيدٌ عن الأيديولوجيا. فمدخل الابتعاد، عن الشخصية في تحليل الشؤون السوريّة، يجب أن لا يبعدنا عن دراسة "الشخصية". وهذا ما أوقع الكاتب في هفواتٍ حادت به عن دراسة تأثير الخصائص السياسيّة والكاريزماتيّة للقيادة، ومدى انعكاساتها على صيغرات الحدث التاريخي. ولقد تجلّى ذلك بصورة طفيفة في مرحلة السبعينيات، وبصورةٍ أكبر في مرحلة الرئيس بشار الأسد، إذ نظر الكاتب ضمنيًا لعهدٍ إصلاحٍ كبير، من دون الأخذ في الاعتبار المستجدات الطارئة كالاحتجاجات في مناطق عدّة من سورية غالبيتها تأثرت سلبيًا بالسياسات الاقتصادية الاجتماعية المتبعة في العشريّة الأخيرة^(٣).

٢ جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح (الدوحة / بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢).

والمملّفات الإقليمية ودور سورية في أحداث لبنان، والعراق، والقضيّة الفلسطينية، إضافةً إلى تحالفاتها وأنساق سياساتها الخارجية.

التاريخ الجديد: اتجاهات معرفيّة تتجاوز الممارسة التاريخيّة الكلاسيكيّة

يُنظر إلى "التاريخ الجديد" على أنه يمثّل اتجاهاتٍ وليس مدرسةً، وهذه الاتجاهات تتطلّب انفتاحًا على مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية كافة: على الجغرافيا، والاقتصاد، والديموغرافيا، والسوسيولوجيا، وعلم النفس. والسؤال الذي يُطرح في ضوء ذلك هو: إلى أيّ حدٍ استخدم الباحث الاتجاهات الجديدة في بحثه؟

لقد استخدم الكاتب في بحثه هذه الاتجاهات إلى حدٍّ كبير، فقد اعتمد على شبكةٍ منهجيّةٍ تتكامل فيها العلوم الاجتماعية والإنسانية. لذلك نجد أنّ تركيزه ينصبُّ في تأريخ الحقب التاريخيّة، على تحليل بنيويٍّ لأنظمة الحكم المتعدّدة في سورية (مراكز القوى)، وموضعها في إطار الجغرافية السياسيّة العربيّة والإقليمية المحيطة بها، وطبيعة الاقتصاد السوري في هذه الحقب، ومؤشّراته الكليّة والجزئيّة. يُضاف إلى ذلك، دراسة الخصائص الكاريزماتيّة للقادة والشخصيات السياسيّة، إلى جانب المؤشّرات والأرقام المتعلّقة بالبعد الديموغرافي، والخصائص الإثنيّة، والعرقية، للشرائح السكانية في سورية وتفاعلاتها مجتمعيًا. وبناءً عليه، فإننا نلاحظ أنّ بناء "الإستوريوغرافيا" الذي اعتمده منهج الكاتب لم يرتكز على الممارسة التاريخيّة، بمعناها الكلاسيكي، بل شمل مختلف الظواهر الإجمالية. من هنا يُعدّ العرض التاريخي الذي قدّمه الكاتب "عرضًا كليًا" من الناحية المنهجية، خاصّةً عندما حاول الكاتب، بقدرٍ كبير، الابتعاد عن نهج "شخصنة النظام"، أو تغليب "التّحليل المذهبي" للتاريخ، ولاسيّما في مرحلة حكم الرئيس السّابق حافظ الأسد. ارتكز الكاتب على المنحى البحثي الذي قدّمه الكاتب الألماني فولكر بيرتس، الذي وضع نقدًا شاملًا للمنطق الأفلووي في الأبحاث الغربية التي تناولت سورية. ومن هنا، كان تركيزه على الجانب الاقتصادي، والسوسيولوجي، مبتعدًا عن التهافت على اعتماد المذهبيّة وحدها كأداةٍ للتحليل الأوّلي في فهم تاريخ هذا البلد (ص ٢٦). وعليه، فقد نجح الكاتب إلى حدٍّ كبيرٍ في التغلّب على مشاكل جمةٍ حكمت مَطّاً من تعاطي البعض مع التاريخ، وكأنّه سيرة شخصية

وأنّ المكتبة الاقتصادية السورية تُوفّر مراجعَ علمية، وبياناتٍ إحصائيةٍ ودالاتٍ اقتصاديةٍ تمكّنه من ذلك.

الثغرة الكبيرة في المراجع الوسيطة

يعتمد الباحث في معظم مراجع الكتاب على الكتب والدراسات الغربية ولا سيّما المؤلّفة باللغة الإنكليزية، أو بعض الأعمال العربية المترجمة باللغة الإنكليزية. وفي هذا الإطار يمكن اعتبار الكتاب نوعاً من معالجةٍ تركيبيةٍ لما جاء في ذلك الإنتاج باللغة الإنكليزية، أو المترجم إليها.

ونطرح هنا تساؤلين رئيسين، أولهما: ما درجة اعتماد الكاتب على التراكم في حقل الكتابة التاريخية السورية؟ والثاني: ما الجديد الذي يقدّمه الكتاب على مستوى المراجع أو بناء الوثائق والمعطيات الجديدة أو على المستوى التراكمي والنوعي للإستوريوغرافيا الجديدة؟

تتمثّل ثغرة الكتاب في أنه اعتمد، كما ذكرنا سابقاً، على الإنتاج باللغة الإنكليزية أو ما تُرجم إليها، وهو إنتاج محدود، وانطوى الاقتباس من بعضها على أخطاء لغوية وعلمية^(٥). وتتجلّى ثغرة الكتاب أيضاً في أنّ الكاتب لم يبحث في مصادر ومراجع (ملقاة على الرصيف) في سورية من نوع الكمّ الكبير من الوثائق الأصلية المتاحة في مركز الوثائق التاريخية بدمشق، وأعداد الجريدة الرسمية، هذا إن لم نذكر المراجع المساعدة، والتي تحتاج -كما الوثائق- إلى التّفدين الداخلي والخارجي. والواقع أنّ العودة إلى هذه المصادر والمراجع المتاحة، بما في ذلك كتب المذكرات التي يتطلّب استخدامها في حقل الكتابة التاريخية بناءً إطارٍ نظريٍّ مضبوطٍ للمذكرات كمصدرٍ مساعدٍ فيها، يعطي مجمل الوقائع والصورات التاريخية طابعاً حيويّاً هو من أكثر ما يحفل به المؤرّخ. ويصل عدد كتب المذكرات المنتجة وفق المسح الذي قام به

ويبدو أنّ التركيز على هذا البعد ليس له علاقة بتموضع أو توجّه سياسي، وإمّا كان جزءاً من إطارٍ منهجيٍّ، كان من الممكن تداركه بمحاولة الإبتعاد عن تأريخ الدولة باتجاه تأريخ السلطة (تفاعل القوة). وهذا الجانب السلطوي (القوة) أحد أهمّ مداخل تأريخ التاريخ الجديد الذي يتبعه الكاتب منهجياً، إذ يرى الدكتور وجيه كوثراني في كتابه **تأريخ التاريخ** أنّ "التجديد الذي أعاد إلى التاريخ السياسي موقعاً بين اهتمامات التاريخ الجديد يتمثّل في التّاريخ للسلطة وليس للدولة، ذلك أنّ التّاريخ للسلطة، بما هي علاقات قوة المجتمع، هو تأريخٌ لطبقات، وفتاتٍ، وأيديولوجياتٍ، وأفكارٍ، وأساليب تحكّم، وسيطرة، وإخضاع، واستتباع. وفي المقابل هو أيضاً تأريخٌ لأشكالٍ من الخضوع والتبعية والاستلاب، أو لأشكالٍ من الرّفص والممانعة والمقاومة"^(٦). ووفقاً لهذا المنظور يصبح التاريخ السياسي بحسب وجيه كوثراني تاريخاً علائقيّاً للسلطة^(٧) في المجتمع، وليس تاريخ مؤسساتٍ وسياساتٍ عليا للحكومات وللأحزاب فحسب.

صدر كتاب **تاريخ سورية المعاصر** في نهاية شهر تشرين الأول / أكتوبر من عام ٢٠١١. وبحسب رأينا فإنّ المدّة الزمنية بين تاريخ صدور الكتاب، ومظهر الثورة السورية كانت كفيلاً بجعل الكاتب يراجع مقارنته الاقتصادية والسوسولوجية بطريقة عميقة. صحيح أنّ العرفّ المنهجيّ في هذا الحقل المعرفي يرى أنّ المرحلة التاريخية يجري تأريخها بوضوح نهايتها، وهذه نقطة منهجية تبرز للكاتب عدم الرغبة في الخوض تفصيلاً في المدّة الزمنية التي أعقبت انطلاق الثورة السورية. غير أنّ ذلك لا يبرّر له تجاهلها، على اعتبار أنّ هذه الفترة لا تكتسب أهميَّتها من تفاصيل الحدث، وإمّا من كونها أنهت على الأقلّ معالم المرحلة الممتدّة بين عامي ٢٠٠٠-٢٠١١. وعلى سبيل المثال، فقد أماطت الرقعة الجغرافية، التي انتشرت فيها الاحتجاجات الشعبية السلمية، اللثام عن التّصور التّمطي الخاطئ عن نجاعة السياسات الاقتصادية الاجتماعية التي جرى اتّباعها. وعليه، فإنّ ضرورة تناولها من واقع التحليل الاقتصادي أمرٌ من شأنه أن يدقّق التعميمات المستنتجة. كما أنه سيساعد على إنضاج الخاتمة الملائمة التي غابت عن الكتاب، والتي تجسّد تجدّر الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالتغيير، تلك التي اقترب الكاتب في توصيفها من الخطاب الرسمي السوري. ولو حصل ذلك لكننا أمام مرجعٍ غنيٍّ وعميقٍ، خاصّةً

٥ وردت العديد من الأخطاء اللغوية في الكتاب، والتي لا ينظر إليها باعتبارها ثغراتٍ في البحث، وقد تكون ناجمة عن أخطاء طباعية، أو مصدرها خاطن، خاصةً وأنّ أغلبها يعود إلى مراجع أجنبية مثل:

العلويون المطاورة، اللفظ الصحيح المتأورة (ص ٤٥).

الكلية العسكرية في حماه، والصحيح هو الكلية العسكرية في حمص (ص ١٠٠).

ينتمي عصام العطار إلى المدرسة السلفية الوهابية، والصحيح هو أنّ عصام العطار لا ينتمي إلى المدرسة السلفية، فهو من أبرز قادة الإخوان المسلمين وأكثرهم إيماناً بمدنية الدولة وبالنهج السلمي في الوصول إلى السلطة (ص ٥٦٤).

٣ وجيه كوثراني. **تأريخ التاريخ: اتجاهات - مدارس - مناهج** (الدوحة / بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ص ٣٩٨.

٤ طبعا السلطة هنا بمعنى القوة.

وهذا كنز ثمين. إذ إن عدم الاعتماد مثلاً على مداورات المجالس النيابية المنشورة في الجريدة الرسمية، والتي تضم مداوراتٍ أساسيةً تستخدم معلوماتٍ مسجلةً وموثقةً، حرم العمل من الكشف عن اتجاهات ومواقف الأحداث الأساسية التي يكتنفها الباحث بعين المؤرخ. والواقع أن البرلمانيين السوريين كانوا منحدرين من خلفياتٍ متعدّدةٍ تعكس بنية المجتمع، وبالتالي تكشف مداوراتهم المغلقة جانباً كبيراً من صورة الأحداث الأساسية التي يهتم بها المؤرخ. ومادامت معظم التواريخ قد أهملت الجريدة الرسمية كمصدرٍ وثائقيٍّ أساسيٍّ في مهنة مؤرخ التاريخ السوري، فستبقى هذه الكتابات كأفّةٍ محاطةٍ بالقصور، في منظور المؤرخ المحترف، لأنها تمثّل حالة التفاعل "الساكن" بين الدولة والمجتمع. ومهمة المؤرخ هي نقل التاريخ "الساكن" إلى تاريخٍ متحرّكٍ بفهم سياقات ما نُشر في تلك الجريدة، ووظائفه، والقوى الاجتماعية التي تقف خلفه، ومستوى الرصيد الاجتماعي المعلوماتي الذي تعبّر عنه.

يُضاف إلى ذلك، مشكلة الاعتماد على ملخّص الملخّصات في التاريخ الاقتصادي - الاجتماعي مع توفر المصادر الأصلية والمرجعية بشكلٍ وافٍ. فالتقارير الصحفية والسياسية والتعليقات والملخّصات تنطوي كلّها على هامش الانحراف في منظور المؤرخ المحترف، في ضوء توافر الوثيقة، لا تصلح للاستخدام، ما لم يجر التأكد من صدقية مستنداتها. وعند التأكد من هذه المستندات يجري اعتماد تلك الملخّصات.

وفي الخلاصة، نقول إنّ كمال ديب قدّم جهداً بحثياً متقدّماً يجعل من الكتاب قبلةً للمهتمين بحثياً وسياسياً بتاريخ سورية، ولا شك في أنه سيكون له موقعٌ مرجعيٌّ في المكتبة العربية.

الباحث جمال باروت إلى أكثر من ١٣٠ كتاباً حتّى الآن. وفي المجمل لا صحّة لشكوى بعض الباحثين من ندرة الوثائق في سورية، بل على العكس من ذلك فإنّ الباحثين والمؤرخين لم يستخدموا حتّى ما هو متاح وسهل الوصول إليه في بحوثهم، فضلاً عن الإمكانية المفتوحة في بناء معطيات وسلاسل جديدة في ضوء مفهوم بعض اتجاهات التاريخ الجديد لما يسمّى بالتاريخ "السلاسي". ويسمح التاريخ السلاسي ببناء المؤشّرات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية التي يكون من الصعب فهم العمليات التاريخية من دونها.

”
بدا العمل، من الناحية الأكاديمية، مفتقراً إلى "مصدرية" الوثيقة التي هي أقوى من المرجع المكتبي على أهميته.

“

لذلك بدا العمل، من الناحية الأكاديمية، مفتقراً إلى "مصدرية" الوثيقة التي هي أقوى من المرجع المكتبي على أهميته. ولا يمكن تبرير الاعتماد منهجياً على اتجاهات التاريخ الجديد للاستغناء عنها. فعلى الرغم من الضربة "القاضية" التي وجّهتها مدرسة "الحواليات" لمفهوم "الوثيقة" التقليدية، كما رسّختها المدرسة "المنهجية" الفرنسية، فإنّ هذا لم ينفِ قطّ أهمية الوثيقة التقليدية وأساسيتها في بناء التاريخ. وكان نقد "الحواليات" متعلّقاً بعبادة الوثيقة واعتبارها مصدرًا وحيداً لبناء التاريخ، بينما رأت إمكانية بناء الوثائق غير التقليدية من خلال معطياتٍ لامتناهية، وهذا هو التاريخ الاجتماعي مكان النصوص. لقد افتقدنا في كتاب كمال ديب مصدرية الوثيقة بالمعنيين الحوالباتي والمنهجي لصالح الاعتماد على دراسات وكتب وسيطة تناولت ذلك أو استندت إليه أو علّقت عليه. وفي مفهوم التراكم العلمي ليس على المؤرخ أن يعيد اختراع العجلة، لكن في حال الاعتماد على مراجع وسيطة تشتدّ الحاجة إلى نقديته. كما يعدّ إهمال الكتاب للجريدة الرسمية نقصاً فادحاً في فهم التاريخ السوري، وهدراً لوثائق متاحة ومتوفرة. ونتساءل هنا عن أيّ إمكانية علمية لبناء التاريخ من دون العودة إلى وثائق الجريدة الرسمية التي تمثّل بالنسبة إلى المؤرخ المحترف منجماً هائلاً، ليس لحياة بيروقراطية الدولة فحسب، بل ولتاريخ المجتمع. ففي الجريدة الرسمية قرارات ومحاضر لجان تحقيق، وأحكام القضاء، وقرارات الوزارات، وقرارات المجالس النيابية،